وزارة التخطيط التنموي والإحصاء
Ministry of Development Planning and Statistics

مؤشر ثقة مجتمع الأعمال لدولة قطر

الربع الثاني 2015

يونيو 2015

سلسلة المؤشرات التنموية

\

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	3
مؤشر ثقة مجتمع الأعمال لدولة قطر	3
المؤشرات الفرعية لوضع المنشآت العاملة في دولة قطر	4
مؤشر ثقة مجتمع الأعمال طبقاً لحجم المنشأة	5
مؤشر ثقة مجتمع الأعمال طبقاً للنشاط الاقتصادي	6
المنشآت الاقتصادية والتمويل المصرفي	7
الطاقة الانتاجية وخطة المنشأة المستقبلة	8
المنشآت الاقتصادية والنفاذ إلى الأسواق	9
التحديات المعيقة لأداء المنشآت الاقتصادية	13
الملحق	
المؤشر العام والمؤشرات الفرعية لثقة مجتمع الأعمال	15
المؤشر العام والمؤشرات الفرعية لثقة مجتمع الأعمال طبقاً لحجم المنشأة	15
المؤشر العام والمؤشرات الفرعية لثقة مجتمع الأعمال طبقاً لنشاط المنشأة	17
المنهجية	20

الربع الثاني 2015

مؤشر ثقة مجتمع الأعمال

-1.2

مؤشر الوضع الحالي

-0.2

مؤشر الوضع المستقبلي

-2.3

الدوحة، يونيو 2015. تراجعت مستويات ثقة مجتمع الأعمال خلال الربع الثاني 2015 مقارنةً بالربع الأول، وبلغ قيمة المؤشر (20.3) نقطة مقابل (21.5) نقطة على التوالي، متأثرا بتراجع مستويات تفاؤل الشركات العاملة في نشاط النفط، وعلى الرغم من هذا التراجع في قيمة المؤشر العام، إلا أنه يبقى محدوداً مقارنةً بالتراجعات في مستويات ثقة رجال الأعمال بالعديد من دول العالم عن الفترة نفسها، ويظهر المؤشر استمرار النظرة التفاؤلية إزاء اقتصاد الدولة وهو ما يوضحه الشكل رقم (1).

ويعكس هذا التفاؤل استمرار الأداء الجيد لاقتصاد دولة قطر، على الرغم من التراجعات في أسعار النفط، وهو الذي تؤكده الإحصاءات الرسمية بالدولة وكذلك العديد من التقارير الدولية ومنها التقرير الصادر عن (الايكونوميست) في يوليو وبحسب التقرير فإن الإنفاق الاستثماري الحكومي لم يتأثر خلال النصف الأول من عام 2015 بالانخفاض في أسعار النفط.

شكل رقم (1)

مؤشر ثقة مجتمع الأعمال لدولة قطر - الربع الثاني 2015

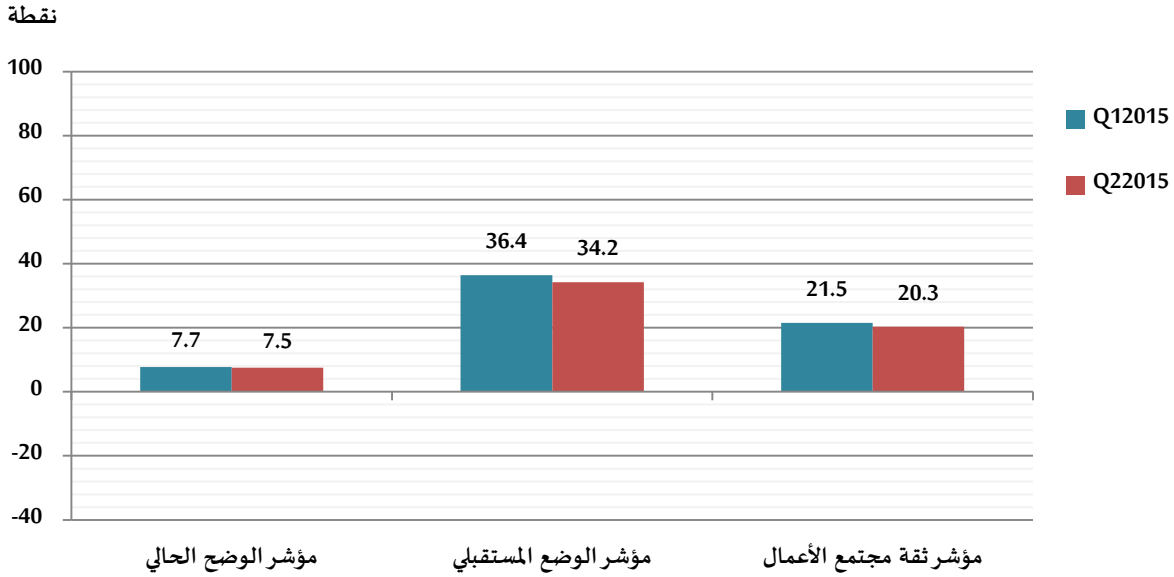

وتشير نتائج الاستطلاع إلى تراجع مستويات التفاؤل للمنشآت الاقتصادية العاملة في الدولة إزاء الأوضاع المستقبلية مقارنة بالأوضاع الحالية حيث سجل على التوالي (2.3-) نقطة ونحو (0.2-) نقطة على التوالي.

وتعكس تلك النتائج، وجود حالة من عدم التأكد إزاء المستقبل، وزيادة الشعور بشأن إمكانية تأثر اقتصاد دولة قطر بالأحداث الاقتصادية العالمية خاصة في حالة استمرار تراجع أسعار البترول، بينما يعكس التراجع الطفيف في مستويات التفاؤل إزاء الأوضاع الحالية إدراك المنشآت باستمرار الأداء الجيد لاقتصاد قطر خلال النصف الأول من عام 2015 بفضل الإنفاق الحكومي في مجال البنية التحتية.

وعبرت العينة المبحوثة من مجتمع الأعمال، عن نظرة إيجابية إزاء فرص العمل المتوفرة خلال الربع الثاني 2015 بالإضافة إلى حجم الإنتاج، وأسعار السلع والخدمات النهائية لمنتجاتهم، وكذلك إلى مستويات الربحية بمنشآتهم، فضلاً عن المخزون من السلع تامة الصنع، والطلب على المبيعات بشكل عام، وهو ما يوضحه الشكل رقم (2).

شكل رقم (2)

المؤشرات الفرعية لوضع المنشآت العاملة في دولة قطر - الربع الثاني 2015

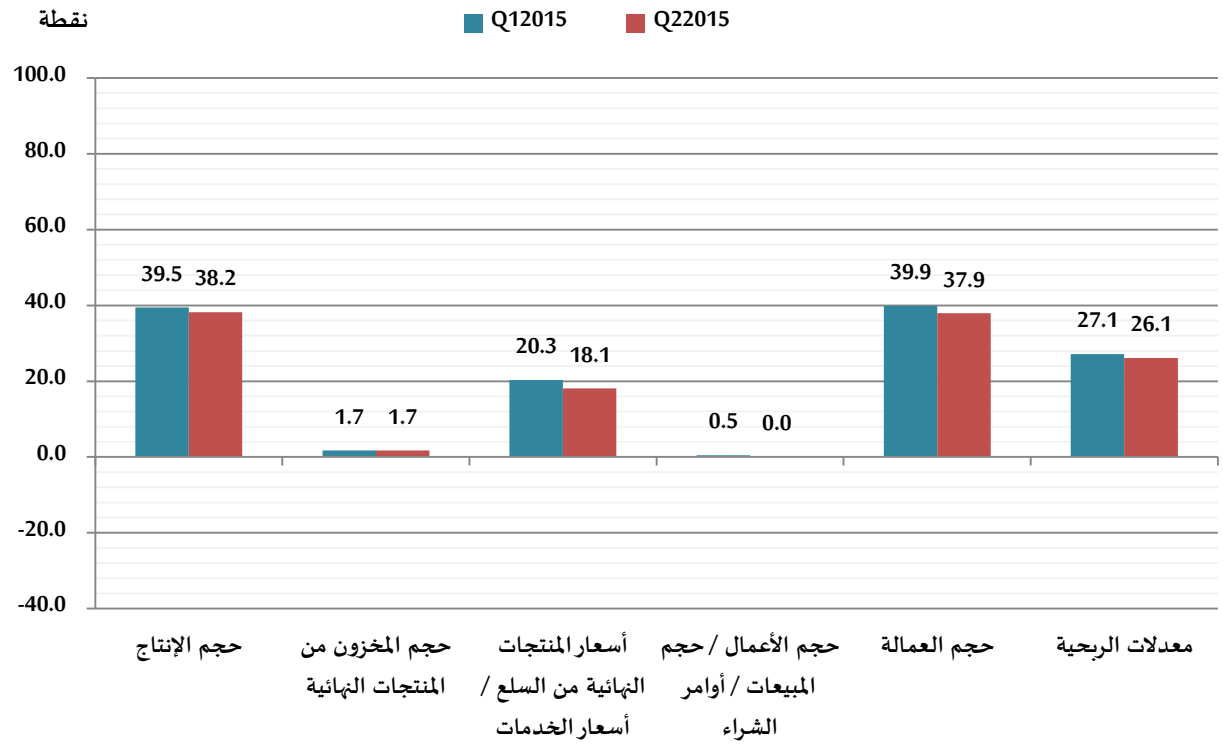

وعبرت المنشآت عن تفاؤلها إزاء الأوضاع الاقتصادية لدولة قطر حيث جاءت في المرتبة الأولى المنشآت متوسطة الحجم تلتها المنشآت الكبيرة وأخيرا المنشآت صغيرة الحجم. ومن أسباب تقدم المنشآت المتوسطة على المنشآت الكبيرة، تراجع مستويات تفاؤل المنشآت العاملة في نشاط البترول بشكل كبير خلال الربع الثاني مما انعكس على مستويات تفاؤل المنشآت كبيرة الحجم، كما هو موضح بالشكل (3).

وتعكس النتائج تراجع حجم الأعمال بكافة المنشآت الاقتصادية على اختلاف حجمها كبيرة، متوسطة، صغيرة الحجم، وكان التراجع الأكبر من نصيب المنشآت الصغيرة. وبلغ قيمة المؤشر الفرعي الخاص بحجم الأعمال للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وكبيرة الحجم خلال الربع الثاني 2015 (الوضع الحالي) نحو (13.9-) نقطة و (10.3-) نقطة و (6.9-) نقطة على الترتيب.

شكل رقم (3)

مؤشر ثقة مجتمع الأعمال لدولة قطر طبقا لحجم المنشأة - الربع الثاني 2015

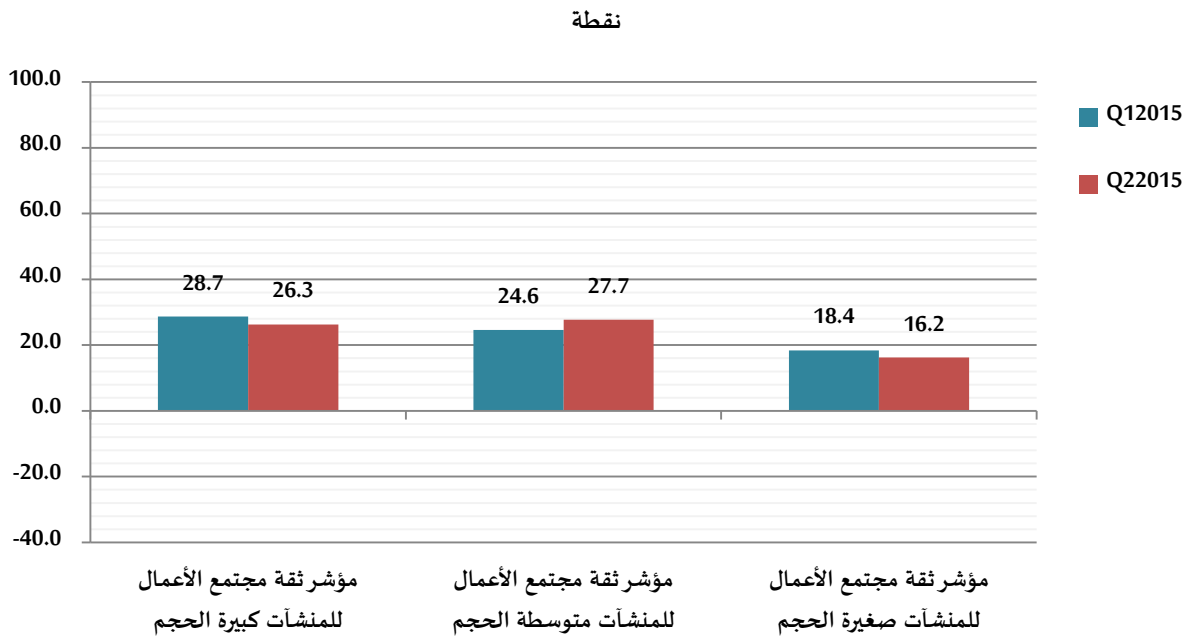

وعلى مستوى النشاط، تشير النتائج إلى أن المنشآت العاملة بنشاط "الكهرباء والغاز وإمدادات المياه" هي أكثر المنشآت تفاؤلا بالأوضاع الاقتصادية للدولة بشكل عام وبوضع منشآتهم بشكل خاص، وفي المرتبة

الثانية يأتي نشاط "التشييد" وفي المرتبة الثالثة المنشآت العاملة بنشاط "الصناعات التحويلية"، فيما أبدت المنشآت العاملة بنشاط " التعدين واستغلال المحاجر" تشاؤما إلى حد كبير حيث بلغ قيمة المؤشر العام لهذا النشاط نحو (15.3) نقطة. وهو ما يوضحه الشكل رقم (4).

شكل رقم (4)

مؤشر ثقة مجتمع الأعمال لدولة قطر طبقاً للنشاط الاقتصادي - الربع الثاني 2015

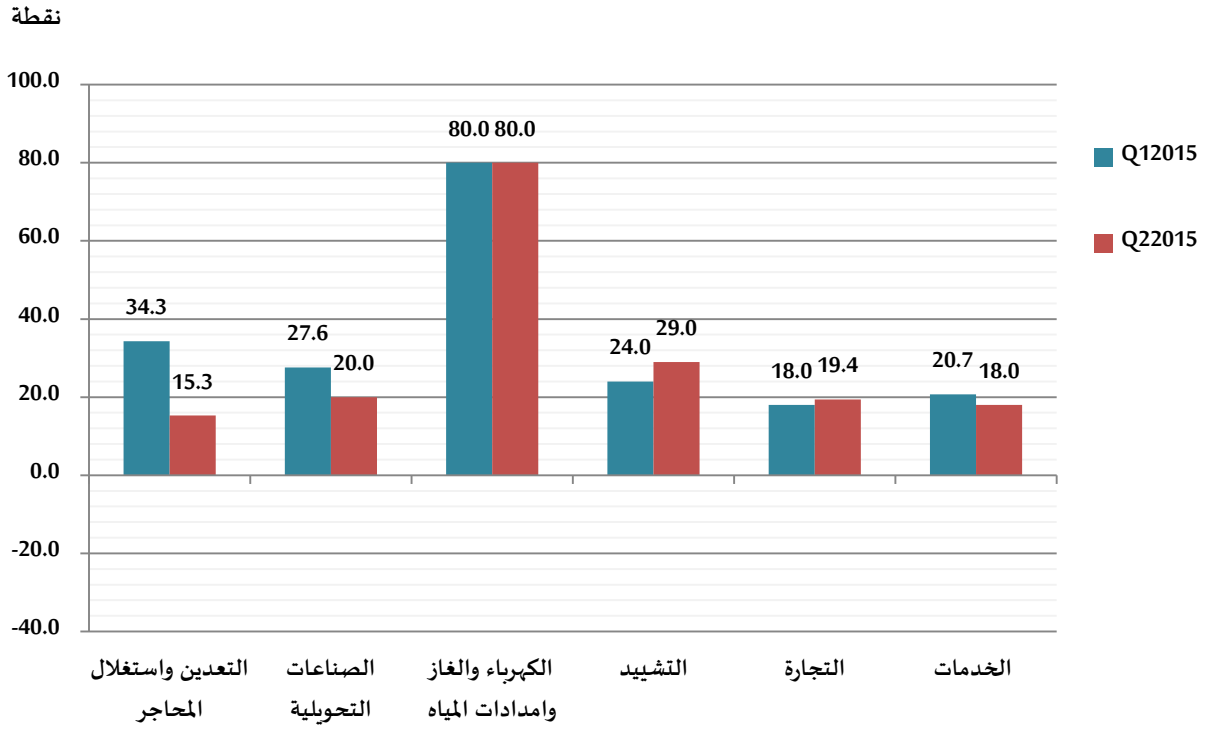

وتشير النتائج إلى استقرار مستويات تفاؤل المنشآت العاملة في نشاط "الكهرباء والغاز وإمدادات المياه" منذ الربع الثالث 2014، واستقر قيمة المؤشر عند القيمة (80) عاكسا عدم تأثر هذا النشاط مقارنة بالأنشطة الأخرى التي تأثرت من وجهة نظر العينة المستجيبة بالتراجعات في أسعار النفط العالمي، وهي المنشآت العاملة في نشاط "التعدين واستغلال المحاجر" حيث تراجعت مستويات التفاؤل بنحو (19.0) نقطة مقارنة بالربع الأول 2015، بالإضافة إلى المنشآت العاملة في نشاط "الصناعات التحويلية" والذي سجل تراجعا بلغ (7.6) نقطة، فضلا عن المنشآت العاملة في نشاط "الخدمات" حيث تراجعت مستويات التفاؤل بنحو (2.7) نقطة.

وتعكس النتائج ارتفاع مستويات التفاؤل لدى العينة المستجيبة بنشاطي "التشييد" و "التجارة" خلال الربع الثاني 2015 مقارنة بالربع الأول من العام نفسه، نتيجة لتحسن أسعار المبيعات والتي ساهمت إلى زيادة مستويات الأرباح.

المنشآت الاقتصادية والتمويل المصرفي

تشير نتائج الاستطلاع إلى أن نحو (86.2%) من المنشآت الاقتصادية لم تحصل على تمويل مصرفي خلال الربع الثاني 2015 مقارنة بما نسبته (85.8%) خلال الربع الأول من العام نفسه، نتيجة لمجموعة من الأسباب تأتي في مقدمتها، امتلاك المنشآت لأرصدة داخلية كافية طبقا لما أفادت به نحو (83.8%) من المنشآت التي لم تحصل على تمويل مصرفي خلال الربع الثاني 2015 مقارنة بما نسبته (85.6%) من المنشآت بحسب نتائج استطلاع الربع الأول من العام نفسه، بما يعكس حالة الاستقرار المالي لتلك المنشآت، وارتفاع قدرتها المالية، ويتمثل السبب الثاني في اعتبار التمويل المصرفي التزام اضافي قد يرهق المنشأة طبقاً لما أفاد به نحو (13.7%) مقارنة بنحو (4.6%) في الربع الأول 2015، كما هو موضح بالجدول رقم (1).

جدول رقم (1)

أسباب عدم حصول المنشأة على تمويل مصرفي خلال الربع الثاني 2015

الأسباب	عدد المنشآت	النسبة من إجمالي عدد المنشآت التي لم تحصل على تمويل مصرفي
امتلاك أرصدة داخلية كافية	434	% 83.8
اعتبار التمويل المصرفي عبء / التزام اضافي	71	% 13.7
عدم القدرة على تحمل الرسوم أو الأتعاب	10	% 1.9
عدم قيام البنوك بإقراض الشركات العاملة في القطاع/ الصناعة	12	% 2.3
مركز المنشأة المالي لا يسمح لها بالاقتراض من البنوك	12	% 2.3
أخرى	12	% 2.3

وعلى الجانب الآخر فإن ما نسبته (13.8%) من المنشآت الاقتصادية حصلت على تمويل مصرفي خلال فترة الربع الثاني 2015 مقارنة بنحو (14.2%) خلال الربع الأول، وبسؤال تلك المنشآت أفاد نحو (47%) بأن تكلفة التمويل لم تطرأ عليها أي تغيير خلال الربع الثاني 2015 مقارنة بما نسبته (55.6%) خلال الربع الأول وهو ما يوضحه الشكل رقم (5).

شكل رقم (5)

تقييم المنشآت لتكلفة التمويل خلال الربع الثاني 2015

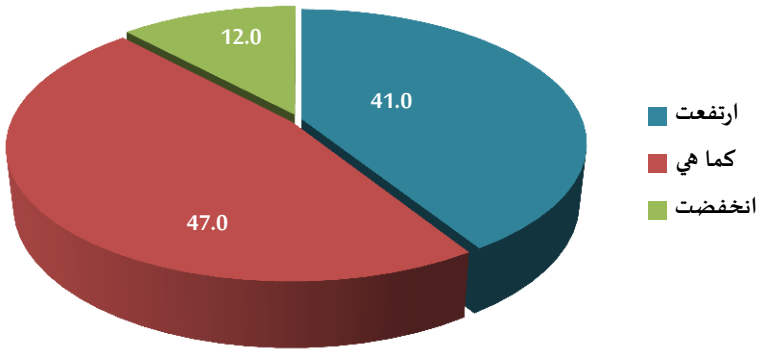

الطاقة الإنتاجية وخطة المنشأة المستقبلية

تشير النتائج إلى أن ما نسبته (60.6%) من المنشآت لديها خطط مستقبلية لتوسعة الطاقة الإنتاجية لأعمالها مقارنة بما نسبته (67.4%) بحسب نتائج الربع الأول 2015، وهو ما يوضحه الشكل رقم (6).

شكل رقم (6)

نسبة المنشآت التي تخطط لتوسعة الطاقة الانتاجية لأعمالها

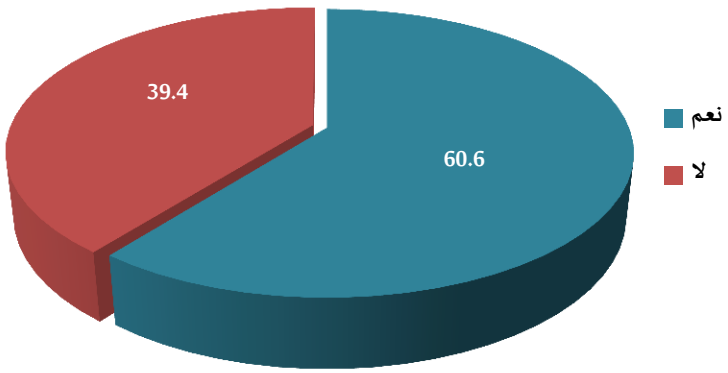

وطبقاً لنتائج الاستطلاع، تعتزم نسبة كبيرة من المنشآت الاقتصادية القيام بتوسعة نطاق أعمالها، على سبيل المثال تخطط نحو (46.7%) من المنشآت التي لديها خطة مستقبلية للتوسع إلى توسعة المقرات الحالية التي تزاول فيها أعمالها، ونحو (37.9%) لافتتاح فروع جديدة سواء داخل الدولة أو في دول مجلس التعاون الخليجي بشكل عام، بالإضافة إلى وجود خطط لدى بعض المنشآت تتمثل في زيادة الاستثمار في أصول الأعمال مثل زيادة الآلات أو المركبات أو زيادة الطاقة الاستيعابية للمخازن أو زيادة خطوط الإنتاج لديها، وأفادت عدد من المنشآت عن عزمها القيام بزيادة حجم الإنتاج وعدد الموظفين، وهو ما يوضحه الجدول
رقم (2).

وبحسب نتائج استطلاع الرأي في الربع الثاني 2015 تمثلت أهم أسباب عدم وجود خطط لدى بعض المنشآت (39.4%) لتوسعة الطاقة الإنتاجية لأعمالها في : عدم استقرار الأسواق، صعوبة الحصول على العمالة المناسبة، ارتفاع الإيجارات، وعدم توفر الأراضي.

جدول رقم (2)
خطة المنشأة المستقبلية لتوسعة الطاقة الإنتاجية لأعمالها

خطة المنشأة المستقبلية	عدد المنشآت	النسبة من إجمالي عدد المنشآت التي لديها خطة توسعة مستقبلية
افتتاح فروع جديدة في قطر أو دول الخليج.	138	% 37.9
توسعة المقرات الحالية التي تزاول فيها أعمال المنشأة	170	% 46.7
الاستثمار في أصول الأعمال مثل (المصانع، والمخازن، والآلات والمركبات).	78	% 21.4
أخرى	55	% 15.1

المنشآت الاقتصادية والنفاذ إلى الأسواق

وبصفة عامة استهدف نحو (1%) الأسواق الخارجية فقط، فيما استهدف نحو (94.3%) السوق الداخلي، وما نسبته (4.7%) من المنشآت تستهدف السوقين معا، كما هو موضح بالشكل رقم (7). نتيجة لوجود العديد من المعوقات التي تحد من قدرة المنشآت على نفاذ منتجاتها إلى السواق الخارجية.

شكل رقم (7)

نوع الأسواق المستهدفة من قبل المنشآت الاقتصادية

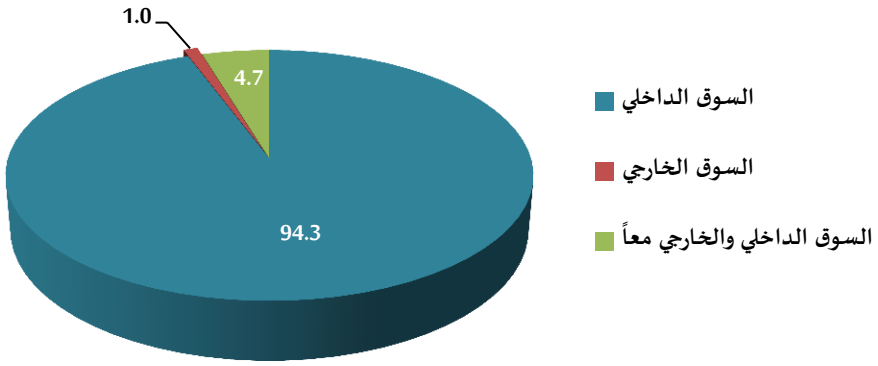

وبلغت نسبة الإنتاج الذي قامت بتصديره المنشآت التي استهدفت الأسواق الخارجية في الربع الثاني 2015 في المتوسط نحو (35.5%) من إجمالي الانتاج، مقارنة بما نسبته (39%) من واقع نتائج استطلاع الراي في الربع الأول من العام نفسه.

وتشير النتائج إلى أن أهم الأسواق الخارجية تمثلت في : دول مجلس التعاون الخليجي(76.5%)، واستحوذت أسواق الدول العربية الأخرى، ودول الاتحاد الأوروبي، وأسواق الدول الأسيوية عدا الدول العربية على نسب متساوية بلغت (20.6%)، كما هو موضح بالشكل رقم (8).

شكل رقم (8)

نوع الأسواق المستهدفة من قبل المنشآت الاقتصادية

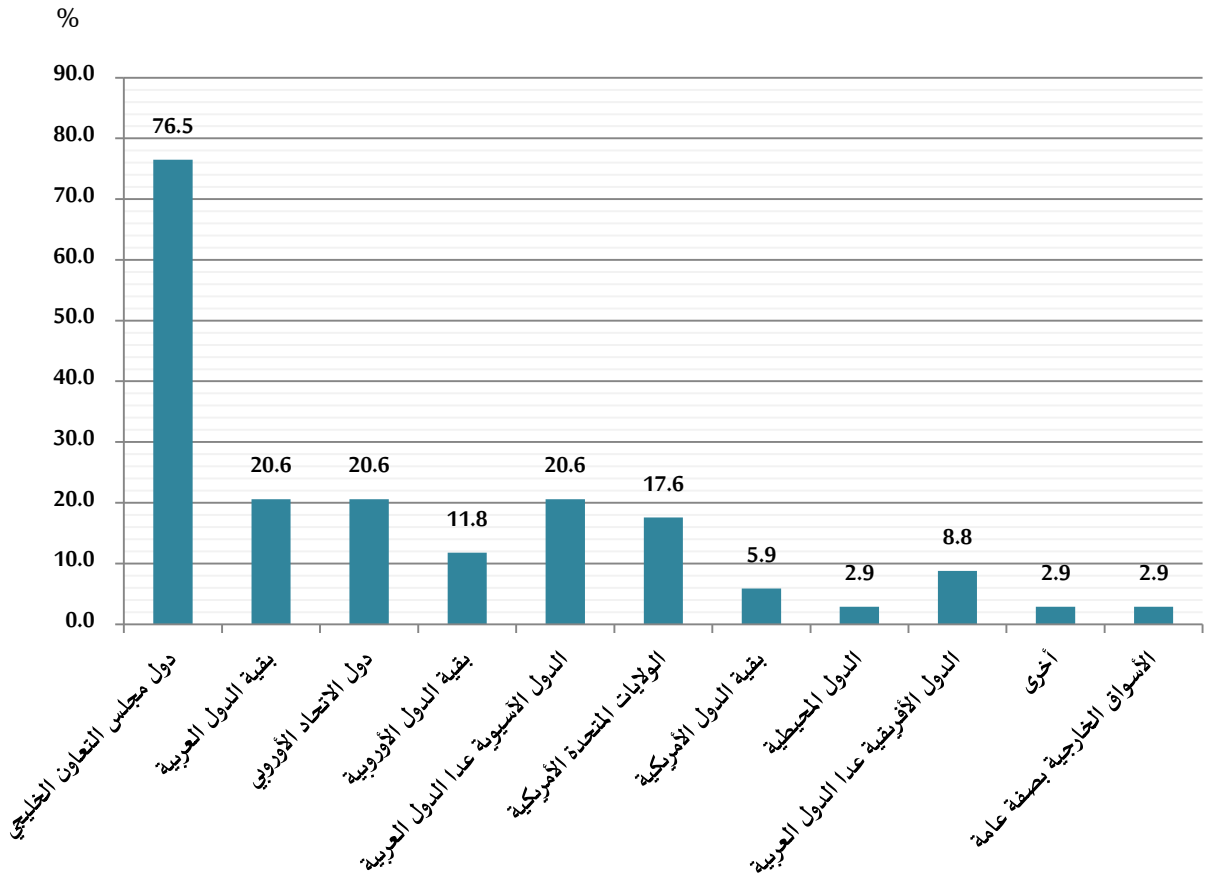

وعكست نتائج الاستطلاع في الربع الثاني 2015 إلى استمرار مواجهة المنشآت الاقتصادية لمجموعة من التحديات التي تعوق نفاذ منتجاتها إلى الأسواق الخارجية منها : انخفاض تنافسية المنتج القطري من حيث التكلفة والجودة، حيث جاءت إجابات الاستطلاع لتوضح ارتفاع تكلفة المنتج القطري مقارنة بالدول الأخرى وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي، نتيجة لارتفاع تكلفة المواد الخام، وارتفاع تكلفة التخليص الجمركي، فضلا عن استمرار الارتفاع في أسعار الإيجارات، كما يرى البعض أن انخفاض جودة المنتج القطري من أهم الأسباب وراء عدم تنافسية المنتجات بصفة عامة، فضلا على عدم توفر المصانع بالشكل الذي يساعد على عملية التصدير، حيث إن الإنتاج المحلي يكفي السوق الداخلي، إلى جانب ذلك فإن انخفاض القدرات التسويقية للمنشآت من أهم معوقات التصدير، وهو ما يوضحه الشكل رقم (9).

شكل رقم (9)

معوقات نفاذ المنتجات القطرية إلى الأسواق الخارجية

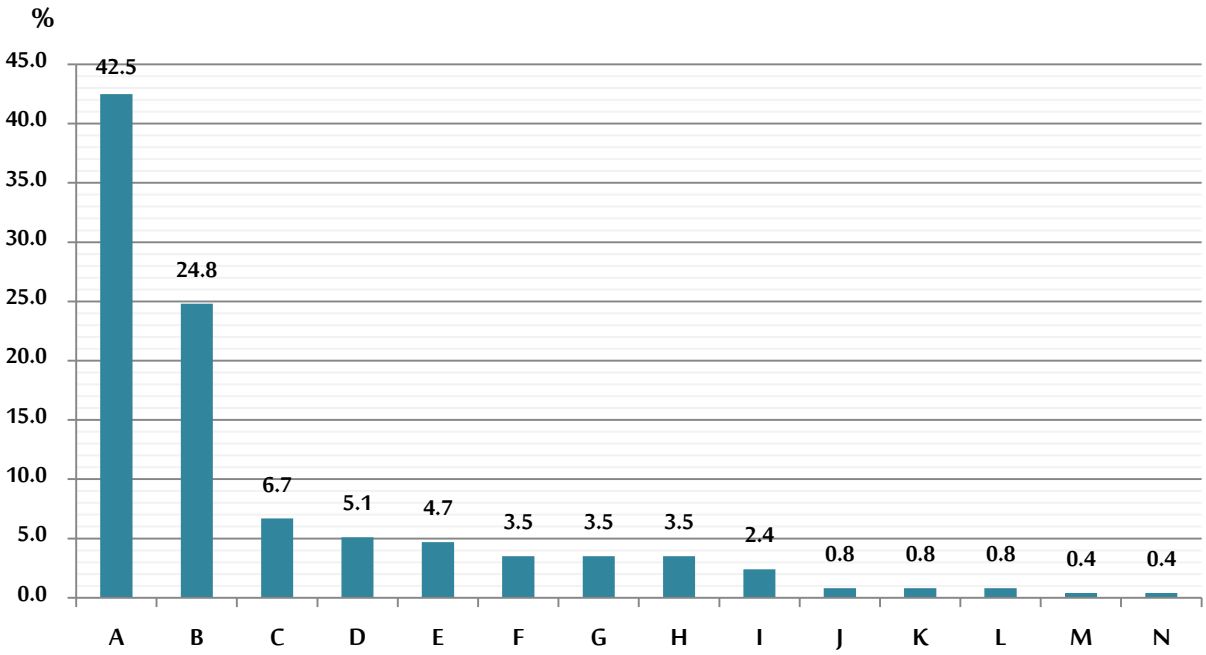

A	ضعف تنافسية المنتج
B	زيادة الطلب على المنتج في السوق الداخلي
C	قلة مواد الانتاج والمعدات
D	ضعف التسويق
E	الروتين في بعض الإجراءات
F	الافتقاد إلى عملية تنظيم إنشاء مصانع قادرة على التصدير
G	ضعف الامكانيات المادية والبشرية
H	صعوبات في التخليص الجمركي
I	ضعف الدعم الحكومي للصادرات
J	ضعف التمويل
K	مشكلات النقل والشحن
L	المناطق الحرة لا تساعد الشركات في قطر على التصدير
M	التخوف من مواجهة صعوبات
N	أخرى

التحديات التي كانت تعوق أداء المنشآت الاقتصادية خلال الربع الثاني 2015

تشير النتائج إلى أن نحو (53.6%) من المنشآت الاقتصادية تعاني من وجود تحديات تعوق أدائها مقارنة بما نسبته (42.4%) في الربع الأول 2015 كما هو موضح بالشكل رقم (10).

شكل رقم (10)

نسبة المنشآت التي تعاني من وجود تحديات تعوق أدائها

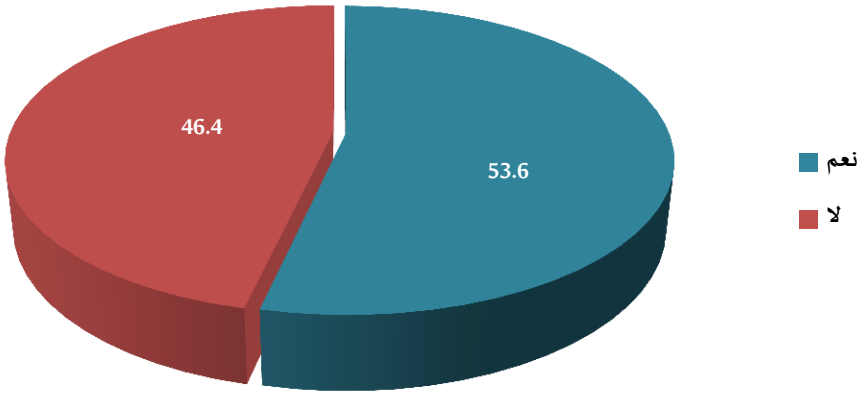

وتوضح النتائج أن أهم تلك التحديات تتمثل في ارتفاع تكلفة الايجارات، وارتفاع شدة المنافسة، وتأخر الحصول على المستحقات، وصعوبة توفر الأيدي العاملة، بالإضافة الى مجموعة أخرى من التحديات كما هو ما موضح في الشكل رقم (11).

شكل رقم (11)

أهم التحديات التي تعوق أداء المنشآت الاقتصادية

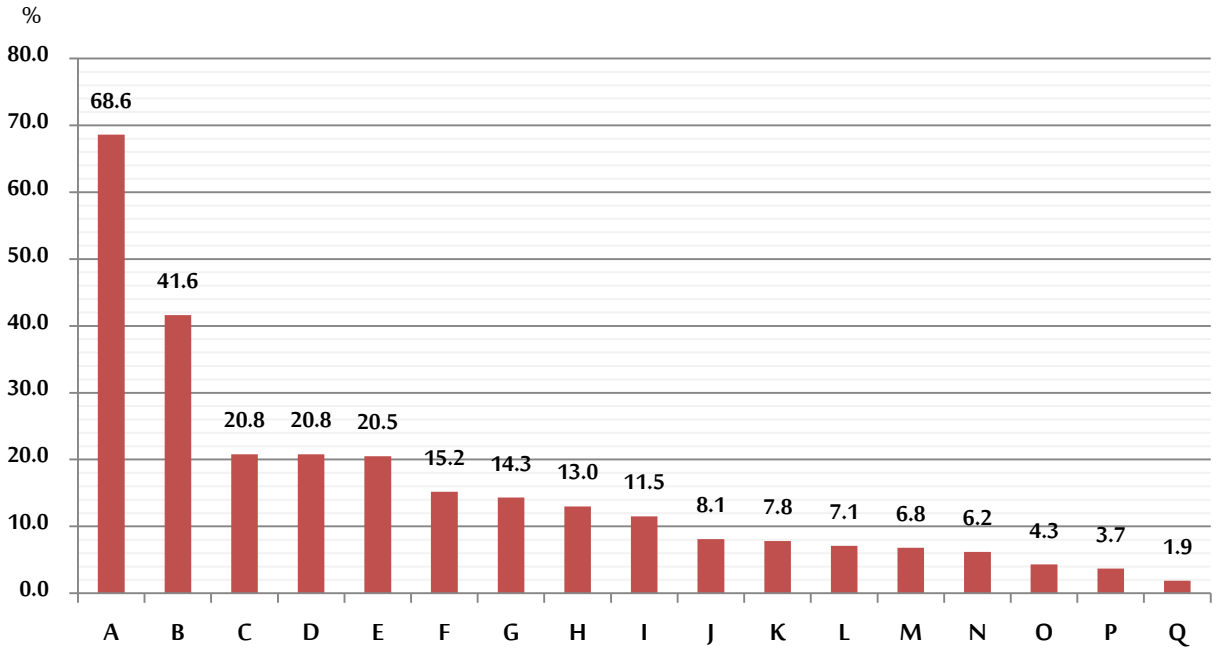

A	تكلفة الإيجار
B	المنافسة
C	تأخير في تحصيل المستحقات
D	نقص الأيدي العاملة
E	القيود والعوائق التشريعية
F	تكلفة النقل والشحن والتخزين
G	تكلفة الحصول على المواد الخام
H	قلة الطلب
I	قيود مالية
J	الروتين في بعض الاجراءات
K	الرسوم الحكومية
L	تحديات أخرى
M	تكلفة الخدمات (المرافق)
N	الأعباء الجمركية
O	عدم كفاية المواد و/أو المعدات
P	الحصول على الأراضي وتسجيل العقار والأعباء الضريبية
Q	صعوبة الحصول على المواد الخام

ملحق

أولاً - المؤشر العام والمؤشرات الفرعية لثقة مجتمع الأعمال

المؤشر	مؤشر الوضع الحالي	مؤشر الوضع المستقبلي	المؤشر العام
المؤشر العام	7.5	34.2	20.3
حجم الانتاج	19.2	58.8	38.2
حجم المخزون من المنتجات النهائية	(6.0)	9.7	1.7
أسعار المنتجات النهائية من السلع / أسعار الخدمات	9.0	27.6	18.1
حجم الأعمال / حجم المبيعات / أوامر الشراء	(11.9)	12.8	0.0
حجم العمالة	29.8	46.3	37.9
معدلات الربحية	4.6	49.8	26.1

ثانيا - المؤشر العام والمؤشرات الفرعية لثقة مجتمع الأعمال طبقا لحجم المنشأة

1- المنشآت صغيرة الحجم

المؤشر	مؤشر الوضع الحالي	مؤشر الوضع المستقبلي	المؤشر العام
المؤشر العام	3.3	30.2	16.2
حجم الانتاج	14.7	54.8	33.9
حجم المخزون من المنتجات النهائية	(10.1)	6.2	(2.1)
أسعار المنتجات النهائية من السلع / أسعار الخدمات	7.5	25.0	16.1
حجم الأعمال / حجم المبيعات / أوامر الشراء	(13.9)	11.0	(1.9)
حجم العمالة	25.5	40.0	32.6
معدلات الربحية	(3.7)	44.1	18.9

2- المنشآت متوسطة الحجم

المؤشر	مؤشر الوضع الحالي	مؤشر الوضع المستقبلي	المؤشر العام
المؤشر العام	17.9	38.0	27.7
حجم الانتاج	35.5	61.3	48.1
حجم المخزون من المنتجات النهائية	4.6	12.2	8.4
أسعار المنتجات النهائية من السلع / أسعار الخدمات	9.1	30.5	19.6
حجم الأعمال / حجم المبيعات / أوامر الشراء	(10.3)	12.2	0.6
حجم العمالة	41.5	54.5	47.9
معدلات الربحية	27.0	57.4	41.7

3- المنشآت كبيرة الحجم

المؤشر	مؤشر الوضع الحالي	مؤشر الوضع المستقبلي	المؤشر العام
المؤشر العام	10.7	43.2	26.3
حجم الانتاج	18.7	69.4	42.7
حجم المخزون من المنتجات النهائية	(4.9)	17.1	5.8
أسعار المنتجات النهائية من السلع / أسعار الخدمات	13.9	33.1	23.3
حجم الأعمال / حجم المبيعات / أوامر الشراء	(6.9)	19.1	5.7
حجم العمالة	33.0	59.4	45.8
معدلات الربحية	10.3	60.8	34.2

ثالثا - المؤشر العام والمؤشرات الفرعية لثقة مجتمع الأعمال طبقاً لنشاط المنشأة

1- نشاط التعدين واستغلال المحاجر

المؤشر	مؤشر الوضع الحالي	مؤشر الوضع المستقبلي	المؤشر العام
المؤشر العام	(2.8)	36.1	15.3
حجم الانتاج	(33.3)	33.3	(2.8)
حجم المخزون من المنتجات النهائية	0	50.0	23.6
أسعار المنتجات النهائية من السلع / أسعار الخدمات	50.0	33.3	41.5
حجم الأعمال / حجم المبيعات / أوامر الشراء	(33.3)	33.3	(2.8)
حجم العمالة	33.3	66.7	49.4
معدلات الربحية	(33.3)	0	(17.4)

2- نشاط الصناعة التحويلية

المؤشر	مؤشر الوضع الحالي	مؤشر الوضع المستقبلي	المؤشر العام
المؤشر العام	7.8	33.0	20.0
حجم الانتاج	20.8	56.4	37.9
حجم المخزون من المنتجات النهائية	0.4	12.0	6.1
أسعار المنتجات النهائية من السلع / أسعار الخدمات	5.0	28.6	16.5
حجم الأعمال / حجم المبيعات / أوامر الشراء	(5.8)	12.4	3.1
حجم العمالة	24.7	44.8	34.5
معدلات الربحية	1.7	43.7	21.7

3- نشاط الكهرباء والغاز وإمدادات المياه

المؤشر	مؤشر الوضع الحالي	مؤشر الوضع المستقبلي	المؤشر العام
المؤشر العام	80	80	80
حجم الانتاج	100	100	100
حجم المخزون من المنتجات النهائية	-	-	-
أسعار المنتجات النهائية من السلع / أسعار الخدمات	0	0	0
حجم الأعمال / حجم المبيعات / أوامر الشراء	100	100	100
حجم العمالة	100	100	100
معدلات الربحية	100	100	100

4- نشاط التشييد

المؤشر	مؤشر الوضع الحالي	مؤشر الوضع المستقبلي	المؤشر العام
المؤشر العام	14.6	44.5	29.0
حجم الانتاج	30.7	70.4	49.8
حجم المخزون من المنتجات النهائية	0.2	20.2	10.0
أسعار المنتجات النهائية من السلع / أسعار الخدمات	23.0	41.2	31.9
حجم الأعمال / حجم المبيعات / أوامر الشراء	(14.0)	19.0	1.8
حجم العمالة	24.5	56.2	39.8
معدلات الربحية	23.3	59.8	40.9

5- نشاط التجارة

المؤشر	مؤشر الوضع الحالي	مؤشر الوضع المستقبلي	المؤشر العام
المؤشر العام	7.2	32.5	19.4
حجم الانتاج	15.5	56.5	35.1
حجم المخزون من المنتجات النهائية	(7.6)	5.6	(1.1)
أسعار المنتجات النهائية من السلع / أسعار الخدمات	10.3	27.6	18.8
حجم الأعمال / حجم المبيعات / أوامر الشراء	(10.6)	13.2	1.0
حجم العمالة	32.8	42.3	37.5
معدلات الربحية	2.5	49.9	25.0

6- نشاط الخدمات

المؤشر	مؤشر الوضع الحالي	مؤشر الوضع المستقبلي	المؤشر العام
المؤشر العام	4.5	32.4	18.0
حجم الانتاج	17.2	57.5	36.5
حجم المخزون من المنتجات النهائية	(9.9)	12.1	0.8
أسعار المنتجات النهائية من السلع / أسعار الخدمات	2.5	20.7	11.4
حجم الأعمال / حجم المبيعات / أوامر الشراء	(13.7)	9.7	(2.4)
حجم العمالة	32.9	46.9	39.8
معدلات الربحية	(1.6)	47.8	21.7

المنهجية

اعتمدت منهجية بناء مؤشر ثقة مجتمع الأعمال على المناهج الدولية، وبخاصة منهجيتي (European commission) و (CESifo Group Munich).

ويستند المؤشر في قياسه على (6) أسئلة ينبثق منها مؤشرين فرعيين هما (مؤشر الوضع الحالي، ومؤشر الوضع المستقبلي).

وتتمحور (6) الأسئلة التي يتكون منها المؤشرين الفرعيين حول الآتي :

- حجم الانتاج.
- حجم المخزون من المنتجات النهائية.
- أسعار المنتجات النهائية من السلع / أسعار الخدمات.
- حجم الأعمال / حجم المبيعات / أوامر الشراء.
- حجم العمالة
- معدلات الربحية.

قيمة المؤشر

تتراوح قيمة المؤشر بين (-100) و (+100) نقطة، حيث يبلغ المؤشر حده الأقصى (+100) إذا كانت آراء جميع المنشآت المبحوثة إيجابية، ويبلغ المؤشر مستوى الحياد (صفر) عندما تتساوى الآراء الإيجابية مع الآراء السلبية. أما قيمة المؤشر الأقل من (صفر) فتشير إلى حالة تقييم سلبية لأوضاع المنشآت الاقتصادية في دولة قطر.

لمزيد من المعلومات حول المنهجية، يرجى الاطلاع على العدد الأول.